

نتائج المنتدى العالمي للمرونة الحضرية

نداء دبي من أجل العمل: توسيع
نطاق القدرة على مجابهة مناخ
متغير





نحن المشاركون في **المنتدى العالمي السنوي الأول للمرونة الحضرية**، الذي استضافته مدينة دبي وشارك في تنظيمه مكتب الأمم (MCR2030) المتحدة للحد من مخاطر الكوارث كجزء من الشراكة العالمية ضمن مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود ٢٠٣٠. يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٣٠:

نسلم بالتأثير السلبي المتزايد لحالة الطوارئ المناخية المتصاعدة على حياة ورفاهية المليارات من سكان المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم.



نذكر بالقلق العميق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيار/ مايو ٢٠٢٣، في إعلانها السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن استعراض منتصف المدة لإطار سنداي، من أن وتيرة التنفيذ ليست كافية أو متساوية.



نشيد بتوصيات الإعلان السياسي لدعم وتمكين الحكومات المحلية من تعزيز الإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث والمناخ من خلال تعجيل أو زيادة فرص التمويل والدعم التقني وتنمية القدرات التي تعزز الملكية المحلية لمبادرات القدرة على الصمود.



نعتبر الدورة الثامنة والعشرين المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28)، في دبي، الإمارات العربية المتحدة، فرصة كبيرة لتوسيع نطاق المرونة والتنمية الحضرية المراعية للمناخ.



نؤكد على الأهمية الحاسمة للمرونة الإقليمية والحضرية كعناصر أساسية لزيادة الطموح والعمل بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وما بعدها لتجنب الخسائر والأضرار وتقليلها ومعالجتها وتعزيز العدالة المناخية للجميع.



نذكر بأن المجتمعات المحلية والحضرية القادرة على الصمود هي أساس المجتمع المرين.



نعترف بالدور والمسؤوليات الأكبر للحكومات المحلية في زيادة القدرة على الصمود في المناطق الحضرية ونشدد على الحاجة إلى دمج الحد من مخاطر المناخ والكوارث في صميم تخطيط التنمية المحلية المتكامل، الذي يتسم بالكلية والشمولية مع رؤية قائمة على البيانات من أجل مستقبل أكثر مرونة مدعومة بأطر قانونية ومالية قائمة على الأدلة.





نحث مؤتمر الأطراف على العمل من أجل زيادة الوصول إلى التدفقات المالية والمؤسسات واستثمارات القطاعين العام والخاص لتمويل مجابهة تغير المناخ في العالم بحيث يكون لدى الحكومات المحلية قدرة أكبر على وضع المشاريع والمقترحات التي تجتذب الاستثمارات، لا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية المرنة والمستدامة.



نشدد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء المرونة الحضرية يضم المجتمع بأسره، يدمج المنظورات الجنسانية ويشرك الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب وكبار السن والمهاجرين والشعوب الأصلية والمجتمعات المهمشة من حيث السياسات والممارسات، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمناطق شبه الحضرية.



ندعو إلى زيادة الاستثمار في المبادرات الجماعية، مثل مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود ٢٠٣٠، لتعزيز تبادل الخبرات والدعم التقني والحلول بين المستوى الوطني ومستوى المقاطعات/الولايات والحكومات المحلية وتعزيز الشراكات الإقليمية والعابرة للحدود التي تستفيد من قوة الشبكات لسد الفجوات وتوسيع نطاق الوصول.



نرحب بدعوة اليوم الدولي للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٢٣ الذي أطلقته الأمم المتحدة لمعالجة عدم المساواة باعتبارها ركيزة أساسية للتقدم نحو العدالة المناخية في جميع المستوطنات الحضرية.



نشجع استخدام المعارف والممارسات التقليدية والأصلية والمحلية إلى جانب المعرفة العلمية في تقييم مخاطر الكوارث والسياسات والبرامج والاتصالات.



نسلط الضوء على الحاجة إلى حماية وتعزيز التراث الثقافي والبيئي وتشجيع الحلول القائمة على الطبيعة في المناطق الحضرية حيثما كان ذلك مناسباً.



ندعو إلى توسيع نطاق النهج التي تقودها الحكومات الوطنية بشأن القدرة على الصمود في المناطق الحضرية والتي تشمل مخصصات الميزانية الوطنية المناسبة وتقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين مختلف المستويات والجهات الفاعلة.



نعترف بأهمية الشراكة مع القطاع الخاص لزيادة الوصول إلى المهارات والحلول التقنية بالإضافة إلى قدرة الشركات على العمل والاستثمار بطريقة مراعية أكثر للمخاطر.





نتفق على ضرورة معالجة تأثير الضغوط المناخية على الهجرة ونزوح السكان فيما يتعلق بالمجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة لهم.



نوصي بشراكات أقوى مع المؤسسات العلمية والتكنولوجية والأكاديمية لتحسين جودة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمخاطر المعمول بها وزيادة إمكانية الوصول إليها.



نؤكد على الإمكانيات التحويلية للتكنولوجيا - بما في ذلك الذكاء الاصطناعي - في جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالمخاطر والتأكد من أن فوائد الابتكار في متناول جميع شرائح المجتمع.



نعترف بالحاجة إلى تعزيز الأساليب القائمة على البيانات لتوجيه عملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال معيار ISO37123 للمدن القادرة على الصمود، كجزء من سلسلة ISO37120 المصممة لبناء مؤشرات أداء رئيسية موحدة عالمياً للمدن.



ندعو إلى توسيع نطاق مبادرة الأمم المتحدة بشأن أنظمة الإنذار المبكر للجميع بشكل كبير من أجل حماية كل المجتمعات الحضرية بحلول عام ٢٠٢٧.



نعترف بالحاجة إلى بذل جهد جماعي أكبر لزيادة مشاريع التمويل القائمة على التنبؤ في المناطق الحضرية، من خلال آليات التمويل المبتكرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.



نشجع مراكز المرونة التابعة لمبادرة جعل المدن قادرة على الصمود ٢٠٣٠ كقادة عالميين معترف بهم لزيادة التزاماتهم الفردية والجماعية لبناء قدرة الحكومات المحلية على توسيع نطاق عملها المناخي.



نوافق على تقديم هذه الدعوة للعمل: توسيع نطاق المرونة الحضرية من أجل الإعلان بشأن مناخ متغير في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في حدث جانبي مع أعضاء مبادرة جعل المدن قادرة على الصمود ٢٠٣٠ الذين يقودون الدعوة.



دبي، الإمارات العربية المتحدة

٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣

